



Munich Personal RePEc Archive

An Analysis to human development indicators in the Arab States

Alrubaie, falah.K.Ali

Economics-faculty of Economics –derna -Omar Almkhtar university

5 April 2006

Online at <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/8362/>
MPRA Paper No. 8362, posted 21 Apr 2008 14:06 UTC

An Analysis to human development indicators in the Arab States

Dr.falah.K.Ali Alrubaie- Economics-faculty of Economics –derna -Omar Almkhtar university

Summary

The challenge facing the Arab states at the present time, is how to preserve the gains they achieved in the sphere of human development and giving it a sustainable, by addressing the deficiencies and problems experienced by many of those indicators, and the future development will depend in the Arab world on how to tackle the obstacles that face human development in each country individually, and therefore the Arab states to exert more effort to achieve reforms in the economic sphere through diversification of the structure of the national economy to ensure sustainability in the development process and social importance of controlling the phenomenon of the rise in the rates of population growth and reform imbalance in the situation of women and paying attention to health and the eradication of communicable diseases and in the cultural field need to work on building a modern Arab culture and subjective, can be a centre of the development process, that occupies the site of this new culture heart engine that revolve around economic development processes and human, cultural, scientific, technological and creative, through raising the level of investment in human capital, building the knowledge and skill estimated and intensify education programmes and training and qualification of the workforce, and encourage spending on research and development and interest in the culture of individuals and encourage them to use advanced technical knowledge in the sector and ensure the right to education for all and promote freedom in the cultural and educational institutions and consolidate the foundations of democratic dialogue, in order to raise the efficiency of work and renovation, development and the eradication of illiteracy, because of illiteracy is deterrent to development and social progress and stress-year basic education for all, expansion and diversity in educational institutions, secondary and tertiary and higher education to meet the demands of the labour market and focus on the principle of lifelong education and the preparation of the self-learning which helps rights to adapt to the reality where the player not only continued, or future, only entrench equality and appreciation to all branches of human knowledge and experience, whether pursuant mentally, in practice, organizational, technical, productive, educational or aesthetic

تحليل مؤشرات التنمية الإنسانية في الدول العربية

د.فلاح خلف الربيعي/ كلية الاقتصاد / درنة / جامعة عمر المختار

ملخص

أن التحدي الذي يواجهه الدول العربية في الوقت الحاضر، هو كيفية الحفاظ على المكاسب التي حققتها في مضمار التنمية الإنسانية وإعطائها صفة الاستدامة، من خلال معالجة جوانب النقص والمشكلات العديدة التي تعاني منها تلك المؤشرات، وسيتوقف مستقبل التنمية في العالم العربي على أسلوب معالجة المعوقات التي تواجه التنمية الإنسانية في كل قطر على انفراد، وعليه يتعين على الدول العربية أن تبذل المزيد من الجهد لتحقيق الإصلاحات في المجال الاقتصادي من خلال تنويع هيكل الاقتصاد الوطني لضمان عنصر الاستدامة في عملية التنمية وفي المجال الاجتماعي ضرورة السيطرة على ظاهرة الارتفاع في معدلات نمو السكان وإصلاح الخلل القائم في أوضاع المرأة والاهتمام بمجالات الصحة والقضاء على الأمراض السارية وفي المجال الثقافي ضرورة العمل على بناء ثقافة عربية حديثة وذاتية، يمكن أن تشكل محوراً لعملية التنمية، على أن تحل هذه الثقافة الجديدة موقع القلب المحرك الذي تدور حوله عمليات التنمية الاقتصادية والإنسانية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والإبداعية، من خلال رفع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري وبناء المقدرّة المعرفية والمهارية وتكثيف برامج التعليم والتدريب والتأهيل للقوي العاملة، وتشجيع الإنفاق على البحث والتطوير والاهتمام بثقافة الأفراد وتشجيعهم على استخدام التقنية المتقدمة في قطاع المعرفة وضمان حق التعليم للجميع وإشاعة الحرية في المؤسسات الثقافية والتعليمية وترسيخ أسس الحوار الديمقراطي، ضماناً لرفع الكفاءة في العمل وتجديده وتطويره والقضاء على الأمية، لأن الأمية تعتبر عائقاً من عوائق التنمية والتقدم الاجتماعي والتأكيد على سنوات التعليم الأساسي للجميع والتوسع والتنوع في مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي والعالي لمواجهة مطالب سوق العمل والتركيز على مبدأ التعليم المستمر مدى الحياة والإعداد للتعليم الذاتي مما يساعد الإنسان على التكيف مع واقعه حيث يصبح فاعلاً لا مجرد تابع أو مستقبل فقط وترسيخ المساواة والتقدير لكل فروع المعرفة الإنسانية وخبراتها سواء كان عملاً ذهنياً، عملياً، تنظيمياً، فنياً، إنتاجياً، تعليمياً أو جمالياً.

تحليل مؤشرات التنمية الإنسانية في الدول العربية

يعود المأزق التنموي الحالي الذي تعاني منه الدول النامية وبخاصة الدول العربية الى حد كبير الى إغفال السياسات التنموية المطبقة في تلك الدول للأبعاد الديناميكية وعلاقات التأثير المتبادل والتغذية العكسية بين ما يخصص من استثمارات مادية لأغراض تصحيح الاختلال في الهيكل الاقتصادي ، وما يخصص من استثمارات لبناء راس المال البشري والثقافي وتعزيز المقدر الإنسانية ، وقد انعكس ذلك الإهمال بشكل فجوة عميقة وواسعة بين ما تحقق من نمو في المؤشرات الاقتصادية الكمية ، وبين التراجع المستمر الذي شهدته المؤشرات الهيكلية وفي مقدمتها مؤشرات التنمية الإنسانية . وتهدف هذه الدراسة الى تحليل تلك الأبعاد .

أولاً :- دور راس المال المادي والبشري في تحقيق التنمية

لفهم الآليات التي تجري بموجبها عملية التنمية ، وطبيعة الدور الذي يلعبه كل من راس المال المادي و راس المال البشري في تلك العملية ، نستعين بمفهوم دالة الانتاج من الاقتصاد الجزئي، وبالتحديد بدالة " كوب- دوغلاس " *لكونها أكثر الدوال تلاؤماً لهذا التوصيف . وتنص تلك الدالة على أن عملية الانتاج أو عملية التنمية تعتمد على عنصرين أساسيين من عناصر الانتاج ، الأول هو عنصر العمل L ويعبر هنا عن راس المال البشري ، أما المتغير الثاني فهو عنصر رأس المال K ويعبر هنا عن راس المال المادي و يمكن تقدير معدل النمو السنوي للنتائج أو معدل النمو الاقتصادي r_Y لأي فترة زمنية أو سنة معينة ، بمعرفة كل من المعدل السنوي للنمو المتحقق في عنصر راس المال البشري r_L والمعدل السنوي للنمو المتحقق في عنصر راس المال المادي r_K والمرونة الانتاجية لعنصر العمل أو مستوى الكفاءة الإنتاجية لعنصر راس المال البشري β ، والمرونة الإنتاجية لعنصر راس المال أو مستوى الكفاءة الإنتاجية لعنصر راس المال المادي α ، ويمكن وضع هذا التحليل بشكل معادلة رياضية تنص على أن :-

$$r_Y = r_T + \alpha r_K + \beta r_L$$

ومن تلك المعادلة نلاحظ أن مقدار مساهمة عنصر راس المال في عملية التنمية تتوقف على مقدار الزيادة السنوية المتحققة في هذا العنصر والمعبر عنها بالمعدل الاستثمار السنوي أو مقدار الزيادة في عنصر رأس المال r_K مضروباً في مستوى الكفاءة الإنتاجية لهذا العنصر وهو المقدار αr_K كما أن مقدار مساهمة عنصر العمل في عملية التنمية تتوقف على مقدار الزيادة السنوية في عنصر العمل r_L مضروباً في مستوى الكفاءة الإنتاجية لهذا العنصر وهو المقدار βr_L ، أما المقدار r_T فيمثل أثر العوامل الأخرى المتبقية أو المحذوفة من النموذج وفي مقدمتها التقدم التكنولوجي ، و عنصر الكفاءة لإدارية والتنظيم و باختصار فإن تلك الدالة تشترط لنجاح عملية التنمية وجود مساهمة ايجابية لكلا العنصرين ، وأن ضعف مستوى الكفاءة الإنتاجية لأي من هذين العنصرين أو غياب لدوره ، سيؤدي بالضرورة الى دخول عملية الانتاج وعملية التنمية في مرحلة تناقص العوائد أو معدلات النمو السالبة أو الصفرية وحالة من الركود الاقتصادي الطويل الأجل .

ثانياً :- تطور العلاقة بين راس المال المادي والبشري في نظرية التنمية.

يمكن متابعة التطور في العلاقة بين مفهوم راس المال المادي والبشري ، من خلال متابعة التطورات والتعديلات التي حصلت على الفكر التنموي منذ بداية الخمسينات من القرن المنصرم الى بداية الألفية الجديدة ، التي تراكمت مع التبدل المستمر في النظرة الى دور البشر في عملية التنمية ومن أهم تلك التطورات :-

*تعتمد الباحث عرض فكرة دالة الانتاج بشكل مبسط لتجنب الخوض في النواحي الرياضية و التحليلية لتلك الفكرة.

1 :- التركيز على مفهوم رأس المال المادي

ركز الاقتصاديون في المرحلة التي تمتد من بداية الخمسينات الى بداية عقد الستينات من العقد المنصرم على البعد المادي للتنمية وأهملوا تقريباً بعدها البشري والاجتماعي ، فكانت النماذج المطروحة تركز على كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على عنصر إنتاجي واحد ، هو عنصر رأس المال ، فهي تفترض صراحة أو ضمناً بأن العنصر البشري من قبيل المعطيات، أو ان عرضه غير محدود أو كبير المرونة ، وبذلك فهو لا يشكل قيوداً على عملية التنمية في الدول النامية ،ومن أشهر تلك النماذج نموذج "هارود - دومار" ، ونموذج "آرثر لويس" ، ونظريات النمو المتوازن والنمو غير المتوازن. وترى تلك النماذج والنظريات، بأن تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية لا يحتاج سوى الى تمويل خارجي ضخم ، وأن توفير هذا التمويل هو السبيل الوحيد لتحفيز النشاط الاقتصادي ، وخلق فرص التشغيل ، وان التراكم المستمر في رأس المال المادي سينعكس إيجاباً عاجلاً أم آجلاً على مختلف الفئات الاجتماعية ذلك بفضل الأثر التساقطي ، كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية سينطوي ضمناً على العناصر الآتية :-

- أ- تحقيق الانتقال من حالة تخلف إلى حالة تقدم اقتصادي
- ب- إحداث تغيير جذري في البنية الاقتصادية ، من خلال رفع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية وتقليل مساهمة القطاعات الأولية " الزراعي والاستخراجي " في الناتج المحلي الإجمالي ، والتشغيل .
- ت - الوصول إلى بنية اقتصادية ناضجة ومتكاملة يحقق حالة التنوع الاقتصادي.
- ث- إن تحقيق التنمية سيؤمن تحقيق تقدم مستمر في معدلات الإنتاجية وسيرفع من مستوى المهارات .

2 - استخدام مفهوم تنمية الموارد الإنسانية .

مع بداية الستينات اتجهت نماذج النمو الاقتصادي إلى التركيز على أهمية الاستثمار في البشر وتوصي بمنح الأولوية للتعليم والتدريب، وقد جاء هذا التركيز المنهجي بعد الأبحاث التي أجراها الاقتصادي الأمريكي "ثيودور شولتز" واكتشف على هامشها دور الخبرة والمهارات المكتسبة كأحد المتغيرات المستقلة الرئيسية

المؤثرة على عملية الإنتاج ، وركز " ثيودور شولتز" في نموده على قياس أثر المتغير V^T الذي تم إهماله في نموذج دالة الإنتاج السابق ، للتعرف على أثر المتغيرات المستقلة الأخرى المتبقية أو المحذوفة من النموذج وفي مقدمتها التقدم التكنولوجي ، و عنصر الكفاءة لإدارية والتنظيم ، وهذا العامل هو الذي

يحدد مستوى إنتاجية عنصر العمل، وتحدد مستوى مساهمة هذا العامل في عملية الإنتاج بمدى كفاءة البرامج التعليمية وكفاءة المؤسسات الأخرى المسؤولة عن رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل وبناء رأس المال البشري، أن هذه الومضة الفكرية التي قدمها " ثيودور شولتز" دفعت الى الاهتمام بدور الإنسان في عملية التنمية ، والاهتمام بالوسائل الكفيلة بتجديد وتطوير قدراته الإنتاجية، ولكن من منظور دوره في خدمة العملية الإنتاجية وليس العكس. وقد مهد هذا التطور الفكري وما تبعته من إضافات وتعديلات أخرى - لا مجال للخوض فيها هنا- الى ظهور مفهوم تنمية الموارد الإنسانية ، و يركز هذا المفهوم على الأبعاد الآتية :-

- أ- يهتم هذا المفهوم بجانب الطلب على عنصر العمل كعنصر من عناصر الإنتاج، و بكيفية إعداد البشر لأداء وظائف تحدها لهم دوال الإنتاج الاقتصادية.
- ب- يركز هذا المفهوم على بناء رأس المال البشري من خلال عمليات الإنفاق على عملية إعداد البشر لأداء الوظائف في المجالات التي تساهم في بناء الإنسان بديناً وعقلياً ومهارياً، من طفولته حتى بلوغه سن العمل ، و تشمل الإنفاق على الصحة والتغذية والتدريب والتعليم
- ت- يقيم رأس المال البشري بدلاله الدخل الإضافي الذي يولده هذا الاستثمار ، ومن ثم يحكم على مدى جدواه الاقتصادية من خلال المقارنة بين معدل العائد على الاستثمار البشري ومعدل تكلفة عملية بناء رأس المال البشري.

ث- لتأهيل الموارد الإنسانية يطالب هذا المفهوم بتحقيق ما يأتي :-

- توفير فرص استخدام أكبر في شتى المجالات وبشكل خاص في القطاعات الإنتاجية .
- تحسين مستوى أداء القوى العاملة وزيادة إنتاجية العمل الاجتماعي .
- تطوير المهارات والقدرات وتوسيع نطاق خيارات الفرد في العمل .

- المساهمة في توفير بيئة نظيفة وأمنة .
- تمكين المرأه من المشاركة الكاملة في مجالات التعليم والعمل وفي مختلف جوانب الحياة عموماً , وتضيق فجوات الاختلاف بين الذكور والإناث.
- ح- تشمل الموارد الإنسانية حسب هذا المفهوم على القوى العاملة والأفراد في سن العمل (15- 64 سنة) كما تم التمييز بين العمالة الماهرة والعمالة غير الفنية والعمالة ذات الخبرة التنظيمية والإدارة .

3- ظهور مفهوم التنمية الإنسانية :-

- مع مطلع التسعينيات من القرن المنصرم حصلت قفزة نوعية في الفكر التنموي مع إدخال مفهوم جديد هو مفهوم التنمية الإنسانية. ويركز هذا المفهوم على العناصر الآتية :-
- أ-أن التنمية الإنسانية هي توجه يهدف إلى توفير فرص حياته أفضل للناس بتأكيده على ثلاث أهداف رئيسية هي(حياة أطول وأكثر صحة ،تمتع الفرد والمجتمع بالمعرفة المتجددة، إتاحة مستويات معيشية مرتفعة).
- ب- لا يمكن تحقيق التنمية الإنسانية ألا في إطار مناخ يضمن الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحرية الإبداع والاحترام المتبادل، والامتثال إلى مبادئ حقوق الإنسان .
- ت-تهدف التنمية الإنسانية إلى تعميق القناعة لدى صناع القرار حول وجوب التفريق بين التنمية كمشروع متكامل وبين النمو الاقتصادي المعني بزيادة الدخل وتحقيق الفائض الاقتصادي دون التفكير بكيفية توزيعه.
- ث-ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنذ إصداره لتقريره الأول للتنمية الإنسانية في العام 1990 ، على أن الهدف النهائي لتحقيق التنمية الإنسانية هو توسيع خيارات الناس، وهذه الخيارات لا نهائية بطبيعتها غير أنها تتحدد في الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون متاحاً في السلع والخدمات والمعارف لتلبية هذه الاحتياجات ، ويتضمن هذا المفهوم الأبعاد الآتية :-
- ❖ أن الخيارات الإنسانية تتعزز حينما يكتسب الناس القدرات الإنسانية، على أن تتاح لهم الفرص لاستخدامها ولا تسعى التنمية الإنسانية لزيادة القدرات والفرص فقط، ولكنها تسعى أيضاً لضمان التوازن المناسب بينهما، من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما.
- ❖ ينبغي النظر إلى النمو الاقتصادي ليس بوصفها هدفاً نهائياً للتنمية بل انه مجرد وسيلة لتحقيق التنمية.
- ❖ يهدف مفهوم التنمية الإنسانية بتركيزه على الخيارات إلى الإشارة ضمناً إلى انه يتعين أن يؤثر الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم، فيجب أن يشاركوا في مختلف عمليات صنع القرار، وتنفيذ القرارات ومراقبتها وتعديلها حينما يكون ذلك ضرورياً من أجل تحسين نتائجها.
- ❖ مفهوم التنمية الإنسانية هو مفهوم مركب ينطوي على مجموعة من المكونات والمضامين التي تتداخل وتتفاعل مع جملة من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعة وأهمها: عوامل الإنتاج، والسياسة الاقتصادية والمالية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته، علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، القيم الحافزة للعمل والتنمية والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد .
- ❖ أن مفهوم التنمية الإنسانية ينطوي على بعدين أساسيين:-
- الأول:- يهتم بتنمية قدرات الإنسان وطاقاته البدنية،العقلية والنفسية،الاجتماعية، المهارية و الروحية،في مختلف مراحل الحياة.

الثاني:- يهتم بتحقيق التواصل والاستدامة في التنمية الإنسانية ،من خلال التأكيد على ضرورة النجاح في استثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج في عملية تنمية القدرات الإنسانية والاهتمام بتطوير الهياكل و البنى المؤسسية التي تساعد على الانتفاع من قدرات الناس المختلفة.

4- مفهوم المقدره الإنسانية و مفهوم رأس المال البشري :-

- أن مفهوم المقدره الإنسانية ليس أكثر شمولاً من مفهوم رأس المال البشري فحسب ، بل يختلف عنه في منطلقاته العقائدية، في اعتبار الإنسان هدف نمو رأس المال بأشكاله المختلفة عوضاً عن اعتبار رأس المال هدفاً لنمو الإنسان. فهدف النمو الاقتصادي حسب مفهوم المقدره الإنسانية هو زيادة مساحة الحرية المتاحة للبشر ليعيشوا الحياة التي يختارونها ويقدرونها، ولذلك فإن دور النمو الاقتصادي في زيادة الفرص المتاحة لتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الكلية التي تزيد من قدرة البشر على العيش بطريقة أكثر حرية وتحقيقاً للذات. وقد أدى هذا الاختلاف في المنظور التنموي إلى ظهور فوارق في موقف برنامج التنمية التابع

للأمم المتحدة عن موقف سائر المؤسسات الاقتصادية الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ،لذلك أخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عاتقه مهمة المطالبة ببرامج بديلة لا يكون فيها تحقيق التوازن الاقتصادي على حساب الفئات الأكثر حرماناً من السكان وعلى حساب التنمية الإنسانية. أو على حساب عملية التوازن الاجتماعي، وتآكل المقدرّة الإنسانية. ويرى مفهوم المقدرّة الإنسانية أن الإنفاق الاجتماعي الذي يعزز المقدرّة الإنسانية، لن يكون عبئاً، هو جزءٌ من الإنفاق على التنمية لكونه ذو عوائد طويلة المدى بعضها اقتصادي وبعضها الآخر غير اقتصادي. كما يعتبر أن مقياس نجاح السياسات التنموية هو قدرتها على جعل البشر يعيشون حياة أطول وأكثر حرية وامتلاءً، بالإضافة إلى دورها في تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي ومستوى المعيشة. ويعنى مفهوم المقدرّة الإنسانية بقدرة البشر على إحداث التغيير الاجتماعي بقدر ما يعنى بقدرتهم على إحداث التغيير الاقتصادي. ولا بد من الإشارة هنا أيضاً الى أن التنمية الإنسانية تعتبر منقوصة إذا تمكنت من تعزيز قدرات الإنسان دون التمكن من إيجاد الفرص الكافية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام تلك القدرات بشكلٍ فعال. فالتعليم قد يتحول إلى بطالة عند أصحاب الشهادات إذا لم يترافق مع مشروع تنموي متكامل. وهو الأمر الذي يؤكد على أهمية البعد الاقتصادي في نظرية التنمية الإنسانية. ولكنه أيضاً الأمر الذي يؤكد على سعة وشمول مفهوم المقدرّة الإنسانية كمفهوم يتجاوز رأس المال البشري. إذ أن تطوير المقدرّة الإنسانية ليس عملية أحادية البعد معزولة عن سياقها، بل يأتي كنتيجة لمشروع التنمية الإنسانية بأسره الذي يجعل المقدرّة الإنسانية هدفاً ووسيلة، والذي يضعها ضمن سياق سياسات متكاملة تستهدف الاقتصاد والمجتمع، أي تعزيز البيئة التي يوجد فيها الإنسان. ويبقى أن الرفاهية الاقتصادية أو التحسن في مستوى المعيشة لا يتحولان تلقائياً ودائماً إلى تحسن في نوعية الحياة، على الرغم من وجود علاقة طردية قوية ما بين الظاهرتين. فهناك الكثير من البلدان التي تتمتع بمستوى معيشي عالٍ حسب المقاييس العالمية ولكن التي تقل فيها معدلات الأعمار أو ترتفع فيها معدلات الأمية مقارنة ببلدان أخرى أقل دخلاً منها، الأمر الذي يجعلنا نخلص إلى القول في النهاية أن زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي ومعدل الدخل الفردي ليست كل شيء، وأن الطريقة التي يتوزع بها الدخل القومي بين فئات السكان، والسياسات والبرامج الاجتماعية بشكل عام، خاصة ما يتعلق منها بالتعليم والصحة، يجب أن تحظى بدرجة أكبر من الاهتمام بعد أن أهملت أكثر مما يجب خلال العقود الماضية .

ثالثاً :- القواسم المشتركة في التجربة التنموية للدول العربية :-

واجهت حكومات الدول العربية مهمة تحقيق التنمية الاقتصادية بعد تحقيق الاستقلال السياسي ،و بسبب حداثة تجربتها التنموية ، فإن المناهج والخيارات التنموية المستمدة من البيئة المحلية والفكر الاقتصادي العربي المطروحة أمامها ،كانت محدودة أو ضعيفة ،فدفعها هذا الأمر نحو تبني الخيارات التي تطرحها نماذج النمو الاقتصادي الغربية ،التي كانت تركز في تلك الفترة على فكرة تحقيق النمو الاقتصادي بالاعتماد على عنصر إنتاجي عنصر رأس المال فقط ، وتفترض أن العنصر البشري لا يشكل قيوداً على عملية التنمية ، لعرضه غير محدود أو كبير المرونة في الدول النامية ،و بذلك ساد الاعتقاد بأن عملية النمو لا تحتاج سوى الى تمويل ضخم من الموارد المالية ، وقد تم هذا التمويل في الدول العربية غير النفطية عن طريق التوسع في المديونية الخارجية ، أما في الدول العربية النفطية فقد تم التمويل من خلال الاعتماد على موارد الربيع النفطي ،و أهم ما يميز هذا النمط من النمو أنه لا يستند على قاعدة التواصل الذاتي أو الاستدامة بل انه محكوم بالظروف الخارجية ،وبخاصة بالنسبة للاقتصادات النفطية ، التي توصف بأنها ذات توجه موردي ، لأن المتغير المتحكم في مسار الحركة الاقتصادية في تلك الدول هو المورد النفطي ، الذي يجري تسويقه للأسواق الدولية و استخدام عوائده في تمويل التنمية ، وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي ومستوى الاستقرار الداخلي والخارجي سيتوقف على مقدار ما تنتجه أو تصدره تلك الدول من النفط الخام الى الأسواق الدولية ، وعلى الرغم من تنوع أنماط التنمية في الدول العربية الى أنها تماثلت في قواسمها المشتركة الآتية :-

1- احتكار القطاع العام لمجالات الانتاج الصناعي الرئيسية وبخاصة استخراج وتصفية النفط ،والمرافق والخدمات العامة كإنتاج وتوزيع الكهرباء و الاتصالات و الإذاعة التلفزيون وشركات الطيران.

2- ركزت السياسات الصناعية على تقديم الحوافز لمصانع القطاع العام ، على شكل قروض ميسرة ، أو أراضي صناعية بايجارات رمزية ، و توفير الطاقة الكهربائية والوقود والمياه بأسعار مدعومة و الإعفاء من الضرائب وفرض سقف من الحماية الجمركية ، كل هذه الحوافز ساهمت في تشويه نظام الأسعار وكرست حالة الاختلال في الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة لصالح الأنشطة الاستهلاكية المعوضة عن الاستيراد .

- 3- أن التركيز على التوسع في الصناعات الاستهلاكية المعوضة عن الاستيراد وبخاصة صناعة السلع المعمرة، قد أدى إلى إهمال الدور الاستراتيجي لصناعة وسائل الإنتاج من مكائن ومعدات ووسائل نقل، فضلا عن إهمال الأنشطة الإنتاجية التقليدية وبخاصة قطاع الزراعة والصناعات الصغيرة والحرفية.
- 4- أن وفرة العملات الأجنبية دفعت الدول النفطية إلى التغاضي عن الحاجة التنموية الشديدة لترشيد التصرف بعنصر العمل، و تفضيل السير في الطريق السهل، المتمثل بتبني الأساليب الإنتاجية الكثيفة الرأسمال من خلال استيراد الطاقات إنتاجية الساكنة تكنولوجيا، وبخاصة من السلع الرأسمالية، دون مراعاة لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية المتعلقة بتحقيق هدف الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج وبخاصة من عنصر العمل وتقليص معدلات البطالة. وقد ترتب على هذا الاختيار ارتفاع في مستوى التبعية التكنولوجية، نتيجة لغياب دور صناعة وسائل الإنتاج. كما أسفر ذلك الخيار عن محدودية القدرات المحلية في عملية استيعاب تلك التكنولوجيا، فاضطرت تلك الدول إلى اعتماد على الخارج في جميع المراحل ابتداء من بناء المشروع الصناعي وأنتهاءا "بتشغيله وتحديثه، ولم يبق سوى مجال ضيق للكوادر المحلية للتصرف، فيما يخص التكيف والتطوير، الأمر الذي جعل كفاءة تشغيل هذه المشاريع من قبل تلك الكوادر متدنية، وأفاق تحديثها من خلال البحث والتطوير محدودة.
- 5- ساهم تبني الأساليب الإنتاجية الكثيفة الرأسمال، كبديل يمكن أن يعوض خلال الزمن القصير والمتوسط عن البديل الآخر الذي يستلزم مدى زمني أطول وهو الاستثمار في رأس المال البشري، إلى ارتفاع معدلات البطالة الظاهرة والمفتحة، بسبب محدودية قابلية للأنشطة الصناعية الكثيفة الرأسمال على استيعاب المشتغلين وتوجه المشتغلين نحو العمل في المجالات الخدمية المنخفضة الإنتاجية أو في أنشطة القطاع غير المنظم.
- 6- أن إهمال البعد التوطيني في توزيع الاستثمارات قد أدى إلى تمركز الأنشطة الصناعية الجديدة في العواصم والمناطق الحضرية الرئيسية، وأدى ذلك إلى تعميق حالة التفاوت الإقليمي.
- 7- عدم ظهور تحسن ملحوظ في مؤشرات التنمية الإنسانية وبخاصة في مستويات التعليم والصحة، فضلا عن ارتفاع مستوى البطالة والفقر واتساع نطاق التهميش الاجتماعي.
- 8- أن غياب التوافق بين الخطط الاقتصادية والخطط التعليمية، أضعف التوافق بين الشروط المطلوبة في سوق العمل والمؤهلات المعروضة من مخرجات النظام التعليمي، وكانت المحصلة هي تزايد بطالة الخريجين.
- 9- أن برامج التنمية المطبقة في تلك الدول تميزت بضعف الاستثمار في مجال التنمية الإنسانية وانخفاض معدلات الأنفاق على قطاع التعليم، التدريب، و الأنفاق على عمليات البحث والتطوير (R&D) مقارنة بالاستثمار في المجال المادي، وأدى ذلك إلى ضعف دور العنصر البشري في عملية التنمية، وظهور نقص حاد في المهارات والكفاءات الإدارية والفنية والتنظيمية، وأدى في النهاية إلى ضيق الطاقة الاستيعابية للاستثمار ووصوله إلى مرحلة تناقص الغلة، فتراجعت معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير خاصة في مجموعة الدول النفطية بعد منتصف الثمانينات، وبدأ معظم هذه الدول يسجل معدلات نمو سلبية. وبعد أكثر من ثلاثة عقود من عمر التنمية، بدأت ملامح العجز التنموي بالظهور، واستقطبت حالة التراجع الاقتصادي وارتفعت حجم المديونية الخارجية وحالة العجز في ميزانية الحكومة وفي ميزان المدفوعات في هذه الدول خلال عقد التسعينات مقارنة بالعقدين السابقين من القرن المنصرم، وأدت كل هذه التطورات إلى تراجع ترتيب الدول العربية في مؤشرات التنمية الإنسانية فباستثناء مجموعة الدول الخليجية الصغيرة (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات) تراجع ترتيب الدول العربية في تقرير التنمية الإنسانية في العام 2000 مقارنة بترتيبها في تقرير التنمية الإنسانية في العام 1990 و كما يتبين من الجدول الآتي

جدول رقم (1) تصنيف تنمية الموارد البشرية في الدول العربية وفقا لمعامل التنمية البشرية

معامل التنمية البشرية		الترتيب في التنمية البشرية		عدد السكان (مليون نسمة)		البيان
تقرير 2000	تقرير 1990	تقرير 2000 من 174 دولة	تقرير 1990 من 130 دولة	1998	1988	
تنمية بشرية متقدمة						
0.836	0.839	36	43	1.8	1.9	الكويت
0.820	0.782	41	52	0.6	0.5	البحرين
0.819	0.782	42	53	0.6	0.5	قطر
0.810	0.782	45	54	2.4	1.5	الإمارات العربية المتحدة
تنمية بشرية متوسطة						
0.760	0.719	72	64	5.3	4.2	الجمهورية العربية الليبية
0.747	0.702	75	67	20.2	13.0	المملكة العربية السعودية
0.735	0.735	82	62	3.2	2.8	لبنان
0.730	0.535	86	83	2.4	1.4	عمان
0.721	0.752	92	58	4.7	3.2	الأردن
0.703	0.657	101	71	9.3	7.8	تونس
0.683	0.609	107	74	30.1	24.0	الجزائر
0.660	0.691	111	69	15.3	12.0	سوريا
0.623	0.501	119	86	66.0	51.0	مصر
0.589	0.489	124	87	27.4	24.0	المغرب
0.583	0.759	126	55	21.8	18.0	العراق
تنمية بشرية متواضعة						
0.477	0.255	143	116	28.3	24.0	السودان
0.451	0.208	147	123	2.5	1.9	موريتانيا
0.448	0.328	148	100	16.9	9.9	اليمن
0.447	0.328	149	101	0.6	0.5	جيبوتي
0.635	0.55	-	-	259.4	202.1	الدول العربية

أن هذا التدهور يعود قسم كبير منه الى ضعف مساهمة كل من راس المال المادي والبشري في عملية التنمية الدول العربية . وعليه سنناقش دور هذين المتغيرين في عملية التنمية في الدول العربية.

1- كفاءة راس المال المادي .

شهد العالم العربي في النصف الثاني من السبعينات نموا اقتصاديا غير مسبوق ، فقد بلغ معدل النمو للفترة (1975-1980) حوالي (9%) أعقبه انخفاض ضخم وصل به الى (0.7%) خلال الفترة (1985-1990) ، وكان الاتجاه العام لمعدل النمو الاقتصادي هو حالة هبوط مصحوب باتجاه ركودي طويل الأمد ، كما تميز الاتجاه العام بوجود تقلبات دورية حادة ، ارتبطت بالتقلبات في ظروف الأسواق النفطية الدولية . أما العامل الثاني الذي يفسر تقلب معدل النمو الاقتصادي فيعود الى تذبذب الانتاج الزراعي ، الذي شهد انخفاضا حادا منذ بداية عقد التسعينات من العقد المنصرم. واقترن هذا النمط من النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1975-1980) بارتفاع في معدل تراكم راس المال ، أما الفترة (1980-1985) فشهدت نوع من التوازن بين النمو في الناتج والنمو في معدلات الاستثمار ، غير أن مساهمة الاستثمار في النمو لا تعتمد فقط على معدل الاستثمار فحسب ، و إنما على الإنتاجية الحدية لراس المال أو على كفاءة راس المال ، والخلاصة أن العالم العربي في مجمله اخذ يعاني بعد منتصف الثمانينات من ضعف إنتاجية راس المال المادي مصحوب بميل نحو تخفيض في معدلات الاستثمار ، فضلا عن تركيز في الاستثمار في البنى التحتية وغياب التوافق بين حجم التوسع في رأس المال الإنتاجي والتوسع في عناصر رأس المال الفوقي لصالح الأخير ، الذي تتميز استثماراته بعدم قابليتها على تحقيق العائد السريع و المباشر ، وقد أدى كل ذلك الى حدوث انخفاض كبير في كفاءة عنصر راس المال المادي ، كما الانهيار في أسواق النفط خلال تلك الفترة قد ساعد على تفاقم تدهور الإنتاجية الاقتصادية في البلدان العربية، مما يشير الى دخول عنصر رأس المال في مرحلة تناقص العلة و انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال و انخفاض كفاءة الاستثمار ، ويرتبط هذا الانخفاض بضعف الطاقة الاستيعابية للاستثمار ، فالاستثمار يستلزم وجود طاقة استيعابية لامتناس النفقات الاستثمارية بصورة منتجة ، وأن عدم وجود تلك الطاقة الاستيعابية أو استنفادها في الدول العربية بعد منتصف الثمانينات يعود الى أن الزيادات في حجم الاستثمار التي حدثت خلال تلك الفترة لم تواكبها زيادة مماثلة في العوامل الإنتاجية المساعدة وبخاصة من الزيادة في القدرات الإنسانية كالمهارات والقدرات التنظيمية والكفاءات الإدارية ، كما أن اختيار الأساليب الإنتاجية كثيفة الرأسمال لم يصحبه اهتمام مواز برفع مستوى إنتاجية العمل وراس المال.

2- كفاءة راس المال البشري :-

يشكل الانخفاض في إنتاجية الفرد وضعف كفاءة عنصر راس المال المادي قيودا خطيرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية، ووفقا لبيانات البنك الدولي (تقرير التنمية في العالم 1999/98) يظهر أن الناتج القومي الإجمالي للفرد في قوة العمل يقل، في مجمل البلدان العربية، عن نصف مستواه في كوريا الجنوبية والأرجنتين. وإذا قسّمنا البلدان العربية إلي ثلاث مجموعات حسب مدى مساهمة النفط في ناتجها الإجمالي، وتضم كل منها حوالي ثلث قوة العمل العربية، لوجدنا مؤشرات أوضح على تدني الإنتاجية في البلدان العربية. فالإنتاجية في الدول العربية التسع الأغنى بالموارد النفطية- المجموعة الأولى- تتعدى بالكاد نصف الناتج للعامل في بلدي المقارنة. بينما ينخفض مؤشر الإنتاجية في البلدان العربية متوسطة الثراء النفطي (تونس وسوريا ومصر) إلي حوالي سدس بلدي المقارنة، وفي الدول العربية الأفقر نفطيا (الأردن، والسودان، والصومال، والمغرب، واليمن، وجيبوتي، ولبنان، وموريتانيا) إلى أقل من العُشر. ويعني ذلك أن استبعاد تأثير ريع النفط سيقلل من الإنتاجية في الاقتصادات العربية إلى مدى أبعد مما يتضح من المقارنة الإجمالية المبسطة ويشكل انخفاض الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل احد الأسباب الرئيسة للأداء الضعيف للنمو الاقتصادي في الدول العربية ، حيث يعزى معظم النمو المتحقق الى زيادة راس المال والعمل بدلا من زيادة عامل الكفاءة الإنتاجية ، خاصة في البلدان غير النفطية ، ولتوضيح لتوضيح مدى الانخفاض في مستوى الإنتاجية في الدول العربية ، يمكن طرح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من معدل نمو السكان .

جدول (1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة ومعدل نمو السكان في الدول العربية لسنة 2002

الدول	النمو الاقتصادي	السكان	الإنتاجية
الأردن	4.8	3.11	1.69
الإمارات	1.9	6.65	-4.75
البحرين	5.2	2.04	3.16
تونس	1.9	1.25	0.65
الجزائر	4.1	2.46	1.64
جيبوتي	2.5	3.17	-0.67
السعودية	1.1	2.84	-1.74
السودان	6	2.75	3.25
سوريا	4.2	1	3.2
عمان	1.7	1.13	0.57
قطر	7.3	3.34	3.96
الكويت	-0.4	3.34	-3.74
لبنان	2	1.18	0.82
ليبيا	2.5	3.26	-0.76
مصر	3.3	2.08	1.22
المغرب	3.2	1.66	1.54
موريتانيا	3.3	3.02	0.28
اليمن	3.9	3.34	0.56

المصدر : صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004 ، أبو ظبي ، 2004

و يعود السبب في انخفاض نسبة مساهمة عنصر العمل في الناتج وبالتالي انخفاض كفاءة الإنتاجية الإجمالية الى عدد من العوامل من أبرزها :-

أ-ارتفاع نسب الإعالة :-

شهدت الفترة (1980-2000) ارتفاع واضح في مستوى الخصوبة للسكان في الوطن العربي ، أدى الى زيادة أعداد صغار السن (0-14 سنة) بشكل كبير ، حيث زاد العدد المطلق لهذه الفئة من (75) مليون في العام 1980 الى (109) مليون في العام 2000 ، أما الزيادة الأهم فجاءت في الفئة العمرية (15-64 سنة) وهم السكان النشطين اقتصادياً ، حيث زادت هذه الفئة من (123) مليون في العام 1980 الى (167) مليون في العام 2000 . أن هذا النمط السكاني أدى الى استمرار اتساع قاعدة الهرم السكاني ، واتساع أعباء السكان المعالين على السكان في سن العمل ، نتيجة الفارق الضئيل بين معدل نمو السكان المعالين البالغ (2.9%) والسكان في سن العمل البالغ (3.1%) أي بفارق ضئيل لا يتجاوز (0.2%) ، لذلك بقي معدل الإعالة في الوطن العربي من أعلى المعدلات في العالم نفقد بلغ في العام 2000 حوالي 72%

ب- ارتفاع معدلات البطالة :-

يشمل هذا المؤشر جميع أفراد القوى العاملة الذين من غير الموظفين الذين يتقاضون مرتبات او عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة. أن وضع البطالة في المنطقة العربية خصوصاً الدول غير النفطية ، يشكل مصدراً للقلق ، وذلك لان معدلات البطالة الحقيقية أعلى بكثير من الأرقام المعلنة. وبما ان معظم السكان العرب هم من الشباب عموماً ، فإن القوة العاملة تزداد بمعدلات أكبر من السكان حيث يقدر معدل نموها السنوي بنحو 3.4% خلال الفترة 1995-2002 مقارنة بمعدل لنمو السنوي للسكان البالغ حوالي 2.4% خلال الفترة ذاتها . وقد نما معدل القوى العاملة بمستوى أعلى من معدل نمو الوظائف المقدر بنحو 2.5% في الدول العربية ، فارتفعت معدلات البطالة التي وصلت الى حوالي 14% في العديد من الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي . وانتشرت البطالة بدرجات متزايدة بين الداخلين الجدد لسوق العمل خاصة من خريجي التعليم

العالي وبنسبة أكبر بين الإناث ، وتصل معدلات البطالة بين الإناث إلى ضعف مستواها بين الذكور في معظم الدول العربية . ويشير ذلك إلى عدم قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد الذين يقدر عددهم بحوالي 47 مليون طالب عمل بحلول عام 2010. وساهم تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التشغيل خلال الخمس عشر سنة الأخيرة في تقشي ظاهرة البطالة في المنطقة العربية وخصوصا في وسط الداخلين الجدد لسوق العمل ، وتحولت أرقام البطالة من أرقام أحادية في أواسط ثمانينات القرن الماضي إلى أرقام عشرية في عقد التسعينات ومطلع القرن الواحد والعشرين في العديد من الدول العربية ، وذلك بالرغم من أن المتوسط العربي لمعدل نمو فرص التشغيل أعلى من معدلات الدول النامية والدول المتقدمة ، إذ بلغ 2.5% خلال الفترة 1995-2002 ، ولكنه لم يواكب المعدل العالي لنمو العرض من العمالة والبالغ حوالي 3.4% خلال الفترة ذاتها، ما أسفر عن ارتفاع معدلات البطالة . وفي كثير من الأحيان لم تتحسن الإنتاجية الفردية والأجور الحقيقية ، مما اثر سلبا على دخل العاملين وحالتهم الاجتماعية وزيادة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة . ويزيد من خطورة هذه الظاهرة الميل المستمر لمستويات البطالة صوب الارتفاع ، بحيث يمكن ان تكون المشكلة أكثر تعقيدا في المستقبل . وتتفاوت مستويات التشغيل ومعدلات نمو فرص العمل ، والقوى العاملة والنشطين اقتصاديا تفاوتوا ملحوظا بين الدول العربية ، وفقا لظروفها الاقتصادية ، ونتيجة للتباين في الامكانيات والموارد والاختلافات في البنية الهيكلية لاقتصاداتها ، وبالتالي تتفاوت معدلات البطالة فيما بينها . ويقدر متوسط نسبة البطالة في الدول العربية بنحو 15% من إجمالي قوة العمل ، أي بمعنى أن حوالي 15 مليون عاطل يبحثون عن العمل وقادرون عليه ولا يجدونه . ويعد هذا الرقم هو الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم ، وتأتي مباشرة في المرتبة الثانية بعد الدول الإفريقية جنوب الصحراء . ووفقا للبيانات المتاحة تفاوتت معدلات البطالة في الدول العربية ما بين 1.1% في فلسطين ، و 1.1% في الكويت .

أما فيما يرتبط بهيكل البطالة ، فنجد بأن معدلاتها تتفاوت بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، غير أنها بشكل عام أعلى في صفوف الشباب والإناث وذوي التعليم الثانوي والجامعي . وتصل معدلات البطالة بين الإناث إلى ضعف المعدلات بين الذكور في معظم الدول العربية ، وترتفع نسبة العاطلين من ذوي التعليم الثانوي لإجمالي العاطلين بالمقارنة مع الفئات التعليمية الأخرى . كما سجلت البطالة مستويات عالية بين الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل خاصة الفئة العمرية (15-24) عاما، مما يعكس الزيادة المطردة في عرض قوة العمل قليلة الخبرة ، وعدم القدرة على توليد الوظائف الكافية لمواجهتها . وتشكل نسبة العاطلين عن العمل من الشباب من إجمالي عدد العاطلين حوالي 90% في مصر والعراق ، ويتراوح المعدل بين 40 و 60 في الأردن وفلسطين ولبنان والجزائر وتونس واليمن . وقد ارتفع المعدل بشدة للفئة العمرية 15-29 سنة في سورية ، وجلهم من الباحثين عن العمل لأول مرة وزادت نسبتهم من 57% في عام 1981 إلى 85.5% في عام 1999 من إجمالي عدد العاطلين ، وارتفعت هذه النسبة بين الإناث الباحثات عن عمل لأول مرة بالمقارنة مع الذكور من الفئة ذاتها . كما أن معدلات البطالة بين الشباب أخذت بالارتفاع في الأعوام الأخيرة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث تمثل نسبة العاطلين من الشباب لإجمالي العاطلين أكثر من 80% في الكويت وقطر ، ونحو 75% في البحرين و65% في سلطنة عمان . ولأن البطالة في الدول العربية تقع في غالبيتها بين الشباب الداخلين للعمل لأول مرة ، فإن ذلك يدل على أن سببها الرئيسي يتمثل بعدم قدرة الاقتصادات العربية على تهيئة فرص العمل الكافية للداخلين الجدد لسوق العمل ، نتيجة بطء النمو وضعف الاستثمارات الجديدة ، علاوة على عدم امتلاك هذه الفئة للمهارات والمعارف المطلوبة في سوق العمل . وفي تصنيف البنك الدولي لمناطق العالم، تنفرد منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بأعلى معدلات البطالة في العالم، ويقدر البنك الدولي معدل البطالة في مجمل البلدان العربية بحوالي 15% حول منتصف التسعينيات يعادل أكثر من 12 مليون متعطل . وفي مناخ الركود الاقتصادي الذي يسود المنطقة، تكتسي البطالة أبعادا مضررة بالتنمية الإنسانية من حيث أنها تطل في المقام الأول الشباب من الفئات الاجتماعية الأضعف، وغالبيتهم من المتعلمين في معظم البلدان العربية . ويزيد الطين بلة أن هذا المستوي، بالغ الارتفاع، من البطالة يقع في مجتمعات تتسم بانخفاض مستوي المعيشة بداية وبضعف شبكات الحماية الاجتماعية، ويترافق مع انتشار الفقر وتفاقم سوء توزيع الدخل والثروة . ولا يخفي أن هذه التركيبة المتفجرة من الظروف تنذر بعواقب مجتمعية وخيمة وتكتسب مشكلة البطالة في البلدان العربية خطورة أبعد في المنظور المستقبلي، خاصة إذا أضفنا إلي رصيد البطالة الحالي، الإضافات الجديدة لأسواق العمل العربية . وإذا استمرت معدلات البطالة الحالية لتضاعف عدد المتعطلين في مجمل البلدان العربية بحلول عام 2010 إلى قرابة 25 مليوناً . وتمثل البطالة هنا مجرد مظهر واحد من لظاهرة مركبة هي النقص في توظيف القدرات الإنسانية في البلدان العربية .

جدول (2) معدل النمو السنوي للقوة العاملة ومعدلات البطالة في الدول العربية (1995-2002) (%)

الدولة	معدل النمو السنوي للقوة العاملة	معدل البطالة
الأردن	5.9	15.3
الإمارات	3.9	2.3
البحرين	3.6	3.1
تونس	2.5	14.9
الجزائر	3.8	27.3
جيبوتي	3.4
السعودية	6.3	4.6
السودان	2.8	17
سوريا	4.5	11.7
الصومال	3.5	25
العراق	3.6	20
سلطنة عمان	7.7	17.2
فلسطين	31.3
قطر	2.3	2.3
الكويت	3.8	1.1
لبنان	3.3	8.4
ليبيا	3.4	11.7
مصر	2.3	9.2
المغرب	2.5	11.6
موريتانيا	3.1	28.9
اليمن	4.4	11.5

المصدر : منظمة العمل العربية ، إحصاءات العمل في البلدان العربية ، المجلد (10) ، القاهرة ، 2004 .

ج- ارتفاع مستوى الفقر:-

من الملاحظ انه مع اتساع قاعدة الهرم السكاني فان نسبة السكان الذين يبلغ متوسط دخلهم اليومي أقل من دولار واحد تقدر بحوالي (6) مليون نسمة، بينما تقدر نسبة السكان الذين يعادل متوسط دخلهم دولارين في اليوم بنحو (21.3%) من إجمالي سكان الدول العربية في العام 2002 ، وتعادل حوالي (60.835) مليون نسمة ، بينما تقدر نسبة السكان الذين يتراوح دخلهم بين (2-6.5) دولار في اليوم بنحو (62.2%) من إجمالي سكان الدول العربية وتعادل حوالي (183.5) مليون نسمة من إجمالي سكان الدول العربية البالغ (295) مليون نسمة في العام 2002 ، وتقع عشر دول عربية دون المتوسط العربي لنصيب الفرد من الناتج في العام 2002 البالغ بنحو (6.5) دولار في اليوم وهي على التوالي على الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسوريا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن ، ويشكل سكانه نحو (83.5%) وتعادل حوالي (246.325) مليون نسمة من إجمالي سكان الدول العربية في العام 2002، ويتراوح نصيب الفرد من الناتج في هذه الدول بين أقل من دولار واحد في اليوم في موريتانيا ، و (6.5) دولار في اليوم في تونس ، و تتفاوت معدلات الفقر في الدول العربية ، إذ تقدر نسبة السكان تحت خط الفقر بأكثر من (52%) في موريتانيا والعراق، (27%) في اليمن، (23%) في مصر والجزائر و(19%) في المغرب و (12%) في الأردن و(6%) في تونس ، وينخفض المعدل عن (123%) في الإمارات والكويت والسعودية وقطر والبحرين وعمان ، ورغم اتساع فجوة الفقر في الدول العربية ، والتي تتحدد بالفرق بين خط الفقر المقدر بدولار واحد وبين متوسط

نصيب الفرد من الناتج القومي في اليوم ، فإن نحو (35%) من سكان الدول العربية يعيشون بمستوى يتجاوز قليلا خط الفقر ،تعادل نحو (103.25) مليون نسمة من إجمالي سكان الدول العربية في العام 2002 . وتدل المؤشرات المتاحة أيضا على تفاقم التفاوت في توزيع الدخل، وحيث كان النمو الاقتصادي في الأساس ساليا في العقدين الماضيين، فلا مناص من أن يتسع نطاق الفقر، أيا كان تعريفه. ومعروف أيضا أن الانفتاح على التعامل الاقتصادي الدولي، وخصخصة النشاط الاقتصادي، في سياق نظام السوق المنفلت وتراجع دور الدولة، قد تسببا في خلق فئات اجتماعية ضئيلة الحجم ولكن بالغة الثراء، بحيث يزيد التفاوت في توزيع الثروة من مغبة تدهور توزيع الدخل، في حلقة مغلقة. والنتيجة الحتمية هي أن يتسع نطاق تهميش الفئات الاجتماعية الأضعف في المجتمعات العربية ويتعمق حرمانها من الصنوف المختلفة لرأس المال الإنساني المادي والمالي والبشري والمجتمعي وبما يُحكم من حلقة الفقر الشريرة في منظور التنمية الإنسانية.

وقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية الإنسانية للعام 1995 عدد سكان الدول العربية الذين يعيشون عند خط الفقر بين (90-100) مليون ، يعيش معظمهم في المناطق الريفية والنائية التي لا تحظى بالاهتمام التنموي مقارنة بالمناطق الحضرية الرئيسية .

3-كفاءة راس المال الثقافي :-

راس المال الثقافي هو مجمع المعرفة ، وتتكون المعرفة من البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع في سياق دلالي وتاريخي محدد ، وتوجه السلوك البشري فرديا ومؤسسيا في مجالات النشاط الإنساني كافة وبخاصة في عملية إنتاج السلع والخدمات ، وتشمل المعرفة على منظومة التعليم الرسمي ولخبرات والبحوث وعلى التاريخ والثقافة والتوجهات الاستراتيجية والإشكال التنظيمية ، وتضم أيضا مجموعة العناصر التي تشكل الخصوصية الإنسانية والهوية لطائفة البشر ويكتسب راس المال الثقافي أهمية خاصة في حالة مجموعة البلدان العربية التي يمكن أن تحول الجوانب الإيجابية من ارثها الثقافي المشترك إلى عامل نهضة وعزة .وبالذات على خلفية صدام الحضارات في عصر العولمة ، فالعولمة في الحقل الثقافي تأتي اليوم في إطار من شبكات المعلومات وقنوات البث الفضائي وشبكة الإنترنت وهكذا بدلا من الحدود الثقافية والسياسية ، تطرح العولمة حدودا أخرى غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية بقصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر وأنماط السلوك ، والصورة هي المفتاح السحري لهذا النظام الثقافي الجديد .فالصورة باتت قادرة على تحطيم الحاجز اللغوي كما تستطيع العولمة الاقتصادية تحطيم الحاجز الجمركي .وأصبحت الأقمار الصناعية الوسيلة لنقل الصورة إلى كل الأصقاع لتلغي بذلك الحدود الجغرافية والثقافية.وعلى أية حال أصبح النظام الثقافي المسيطر في حقبة العولمة هو النظام السمعي - البصري وهو والنظام المتمثل اليوم في عشرات الإمبراطوريات الإعلامية التي تزج ملايين الصور يوميا ،لقد تحولت الصورة في هذا النظام الى سلطة رمزية تساهم في تشكيل الوعي والوجدان والذوق وهذا له آثاره الخطيرة على صعيد التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والقيمة فبالسيطرة على الإدراك يتم إخضاع النفوس ،وتعطيل فاعلية العقل والتشويش على نظام القيم ،وتتميط الفروق ،وقولبة السلوك والهدف هو تكريس نوع معين من الاستهلاك ،لنوع معين من المعارف السلع ، معارف إعلانية تشكل في مجموعها ،ما يمكن أن نطلق عليه " ثقافة الاختراق" أن مواجهة ثقافة العولمة تتطلب الاهتمام بنظام التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص وعمليات البحث والتطوير ،نظرا لدورها الاستراتيجي في بناء وتعزيز راس المال الثقافي وتقوية راس المال الاجتماعي ،هذا الامر يتطلب منح منظومة اكتساب المعرفة أولوية واضحة .

1-جهود التعليم :- رغم الخطوات الواسعة التي خطتها الدول العربية في التعليم ، الا أن ما تحقق من إنجازات ما يزال متواضعا مقارنة بدول العالم الأخرى .

أ-معدلات الأمية :-

لا تزال معدلات الأمية في العالم العربي من المتوسط الدولي ، وحتى أعلى من متوسطها في الدول النامية ، حيث يقدر عدد الأميين بأكثر من 60 مليون أمي في الفئة العمرية (15 سنة فأكثر) في العام 2001 يمثلون (39.2%) من إجمالي السكان البالغين ، وتشكل النساء ثلثي هذه النسبة ، والاهم من ذلك أن معدلات الأمية تتركز لدى الفئات الضعيفة اجتماعيا ، مثل الفقراء والنساء ، خاصة في المناطق الريفية ، و تفاقم حالة عدم المساواة في التحصيل العلمي عند توزيعها بحسب النوع والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة في(المناطق الحضرية والريفية) وتعتبر الفجوة في البلدان العربية هي الأكبر بالمقارنة مع المجاميع الدولية الأخرى

ب-الالتحاق بالتعليم النظامي :- على الرغم من التوسع العددي في التعليم في الدول العربية بما في ذلك تعليم الإناث، تظل مسألة نوعية التعليم أقل بكثير من دول العالم خاصة الصناعي منه ، فالتعليم العربي لا يزال يهتم بالكم ويهمل النوعية و الكيف . فضلا عن ان معدلات الالتحاق للإناث لا تزال اقل من معدلات الالتحاق للذكور ، لاسيما في التعليم العالي ، حيث تتخلف الدول العربية عن المناطق العالم الاخرى في التحاق الإناث في هذا المستوى بالتحديد

وسنناقش بشيء من التفصيل دور كل من التعليم العالي و بالبحث والتطوير في تشكيل راس المال الثقافي ومنظومة اكتساب المعرفة في الدول العربية .

ت-المنطقة العربية في سياق العالم

تقدر اليونسكو عدد الملتحقين بالتعليم العالي في البلدان العربية في عام 1995 بحوالي 3.1 مليون. ويزيد هذا العدد عن ضعف عدد طلبة التعليم العالي في المنطقة في عام 1980. وهذه ولاشك زيادة كبيرة. ولكن معدل الزيادة هذا ليس استثنائياً، فقد زاد عدد طلبة التعليم العالي في عموم الدول النامية بمعدل أعلى خلال الفترة ذاتها. وحكما بعدد الملتحقين للسكان، كان مستوي الالتحاق بالتعليم العالي أقل في البلدان العربية عن متوسط أمريكا اللاتينية عبر الفترة ، أما بالمقارنة بالبلدان المتقدمة، فقد كان مستوى الالتحاق بالتعليم العالي في البلدان العربية في بداية الفترة، وفي نهايتها، أقل من 30%. وكان الفارق بين المجموعتين يتسع بمرور الزمن. وكان اتساع الفارق بين البلدان العربية ومنطقة آسيا/الإقيانوسية حتى أسرع، خاصة منذ عام 1985، أي في أوج انتشار التوصية بالتقليل من التوسع في التعليم العالي. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن نصيب التعليم العالي من جملة الملتحقين بالتعليم في البلدان العربية (حوالي 5% في التسعينيات) يقل كثيراً عن نظيره في البلدان المتقدمة (حوالي 18%)، وفي تزايد سريع). وتعني هذه الاستخلاصات أن البلدان العربية تواجه تحدياً ضخماً في نشر التعليم العالي، وأن التوصية بتقليل التوسع في التعليم العالي تنطوي علي حرمان هذه المجتمعات من القاعدة الأساسية للعلوم والتقانة المتقدمة.

كذلك تتخلف البلدان العربية، بصورة واضحة، عن مناطق المقارنة الثلاث في مدى التحاق الإناث بالتعليم العالي، رغم تزايد قليل عبر الفترة المدروسة، وبالإضافة، كان الفارق في نسبة الإناث بين طلبة التعليم العالي بين البلدان العربية والمنطقتين الأكثر تقدماً يتسع باطراد، ومرة أخرى، خاصة منذ عام 1985. ولا خلاف في أن زيادة حرمان الإناث من التعليم العالي سمة تخلف أكيدة، يحسن بالبلدان العربية أن تعمل بجد على تلافيها

التفاوت في الالتحاق بالتعليم العالي بين الدول العربية

تشير البيانات الى وجود تفاوت كبير بين البلدان العربية في مدى الالتحاق بالتعليم العالي، فهي تبدأ من عدد لا يكاد يذكر في جيبوتي إلى أكثر من 27 في الألف في لبنان. ويلاحظ أن البلدان العربية الخليجية، باستثناء عمان والإمارات، قد احتلت موقعاً متقدماً نسبياً علي هذا المؤشر، خاصة الكويت، بالمقارنة ببلدان عربية سبقت تاريخياً في مضمار التعليم العالي. وإذا أخذنا في الاعتبار أن البلدان العربية الخليجية الصغيرة التي يمثل فيها غير المواطنين النسبة الأكبر لا يلتحق فيها بالجامعة إلا قلة من غير المواطنين، لزداد التقدم النسبي لدول الخليج المتميزة عن الحد الظاهر. وتظهر المقارنة على مستوى البلدان منفردة، أيضاً تخلف كثير من البلدان العربية في الالتحاق بالتعليم العالي الذي بينا عند مقارنة المناطق. فلا يصل أي من البلدان العربية إلي مستوي الالتحاق بالتعليم العالي في كوريا الجنوبية، أو الأرجنتين. وكان مستوي الالتحاق في غالبية من البلدان العربية التي توافرت بياناتها أقل من تركيا وإيران. وإن كان يتعين ملاحظة أن قسماً من الفجوة بين البلدان العربية، وغيرها الأكثر تقدماً، في هذه المقارنة يعود إلي التفاوت في التوزيع العمري للسكان، وقد أشرنا فيما سبق إلى تضاعف عدد الملتحقين بالتعليم العالي في مجمل البلدان العربية منذ عام 1980 (الأمر الذي يعني أن نسبة الملتحقين للسكان زادت بمعدل أقل كثيراً). ولكن نمط التغير اختلف من بلد عربي لآخر، خاصة في التسعينيات. فنلاحظ تدهوراً طفيفاً في عدد الطلبة للسكان في التعليم العالي في التسعينيات في مصر وسوريا مثلاً، بينما اتسم المؤشر بثبات نسبي في الأردن والإمارات والجزائر والمغرب. وبالمقابل قفزت نسبة طلبة التعليم العالي إلي السكان في كوريا الجنوبية مثلاً إلي ثلاثة أمثال تقريباً عبر الفترة نفسها. ورغم تدني نسب التحاق الإناث بالتعليم العالي في مجمل البلدان العربية، فإن التفاوت بينها في هذا الميدان ضخم ومثير. حيث تراوحت نسبة الإناث بين طلبة التعليم العالي عند منتصف التسعينيات بين حد أدنى، 13%، في اليمن، إلى ما يتعدى 70% في قطر والإمارات. وتنفرد الإمارات بأعلى نسبة للإناث في التعليم العالي في

العالم كله (77%) ويلاحظ أن التحاق الإناث بالتعليم العالي كان في غالبية البلدان العربية. و زادت نسبة الإناث بين طلبة التعليم العالي في أربع من إمارات الخليج الصغيرة الإمارات وقطر والبحرين والكويت، عن الولايات المتحدة. ولا تتناقض هذه النتيجة مع انخفاض التحاق الإناث بالتعليم العالي في المنطقة العربية التي توصلنا إليها عند مقارنة مناطق العالم أعلاه، حيث يقل سكان البلدان العربية الخليجية التي ترتفع فيها نسبة الإناث. مع ملاحظة أن الارتفاع النسبي للتحاق الإناث بالتعليم العالي في البلدان الخليجية الصغيرة يعبر أيضاً عن عزوف الذكور عن الالتحاق بالتعليم العالي في ظل توافر فرص للكسب الضخم والسريع - غير المتاحة للإناث - دون تجشم مشقة التعليم العالي، وتدل المؤشرات المتاحة على ارتفاع نسبة الإناث بين الطلبة .

3-نوعية التعليم العالي

رأينا أن التعليم العالي في البلدان العربية حديث العهد من ناحية، وتوسع بسرعة، كحال البلدان النامية جميعاً، من ناحية أخرى. وكثير ما يثار أن التوسع السريع في التعليم، خاصة العالي، ينطوي حتماً على قدر من مبادلة النوعية بالكم. بمعنى أن التوسع السريع في التعليم العالي كان لابد وأن يضر بالنوعية. ولكن يثور سؤالان مهمان:

- إلى أي حد وصل التدهور في نوعية التعليم العالي في البلدان العربية؟ - هل كان من الضروري، مع التوسع الكمي الذي تم، أن تتدهور النوعية إلى مثل المستوي الراهن؟

أن المؤشرات المتاحة، لعام 1995، تبين أن نسبة طلبة فروع العلوم في التعليم العالي في مجمل البلدان العربية تقل عن البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء (بنسبة 7 إلى 10 تقريباً). وأن نسبة البنات بين طلبة الفروع العلمية في التعليم العالي في البلدان العربية أعلى من متوسط البلدان النامية، وتحسن، ولكن نسبة البنات في الفروع العلمية ما برحت أقل من البلدان المتقدمة. ومن ناحية أخرى فإن موقع البلدان العربية، نسبة إلى منطقة المقارنة التي اخترنا في العالم الثالث، انعكس عبر الفترة (1985-1995). فبعد أن كانت نسبة البنات في الفروع العلمية في البلدان العربية أعلى من أمريكا اللاتينية في عام 1985، قلت عنها بعد عشر سنوات فقط. ولا ريب في أن في هذا الانعكاس تعبير عن تفاوت مكانة المرأة، ومعدل تحسنها، في المنطقتين. وعند النظر في بيانات الدول منفردة، يقل عدد البلدان العربية التي تتوافر عنها بيانات اليونسكو إلى اثنتي عشرة. فروع العلوم بين خريجي التعليم العالي في هذه البلدان وبعض دول المقارنة حول عام 1995. أن نسبة خريجي العلوم في الدول النامية غير العربية المتضمنة في المقارنة، تزيد كثيراً عن الولايات المتحدة. وتفسير ذلك هو أن التعليم العالي، خاصة الفروع العلمية، في الدول النامية حديث نسبياً. ومن ثم، يتعين على البلدان النامية الراغبة في التقدم أن تركز على الفروع العلمية لتعويض تخلفها عن البلدان المتقدمة في الرصيد التراكمي لخريجي هذه الفروع. وبين البلدان العربية لا يتميز بارتفاع نسبة الفروع العلمية بين الخريجين إلا الجزائر وسوريا، اللتان تتفوقان على كل من كوريا وإسرائيل، وتليهما البحرين.

ونورد الآن مقارنة أدق للتفاوت في مدى توافر خريجي فروع العلوم من التعليم العالي في البلدان العربية على صورة الرصيد التراكمي من الخريجين عبر الفترة (1980-1995)، نسبة إلى عدد السكان، ولاستكمال الصورة نورد أيضاً نسبة جميع خريجي التعليم العالي إلى السكان خلال الفترة نفسها. وهذان معياران من أفضل ما قدمنا حتى الآن في مدى توافر رأس المال البشري العالي في البلدان العربية.

والتفاوت بين البلدان العربية على هذين المعيارين، هائل. يوازي 13 مثلاً في رصيد خريجي العلوم و28 مثلاً في رصيد خريجي التعليم العالي عامة (بين لبنان والصومال في الحاليتين).

ويتميز لبنان بأعلى نسبة من خريجي العلوم (ومن التعليم العالي إجمالاً)، يليها الأردن، ثم تتقاطر باقي البلدان العربية. وبين البلدان العربية الخليجية تتميز البحرين، ثم الكويت، بارتفاع نسبة خريجي العلوم (وخريجي التعليم العالي جملة). ولا تختلف السعودية عن موريتانيا، التي تزيد نسبتي الخريجين فيها بدورها عن الإمارات وعمان. ولكن إذا نظرنا في قسمة الرصيد التراكمي لخريجي التعليم العالي في البلدان العربية بين فروع العلوم والفروع الاجتماعية والإنسانية، تتميز الجزائر وسوريا وتونس بارتفاع نسبة خريجي العلوم. فقد كان متوسط فروع العلوم بين خريجي التعليم العالي في مجمل البلدان العربية 37%، علي حين كانت النسبة في حالة هذه البلدان الثلاثة 58%، 56%، 54%، على الترتيب. وجاء بعد هذه البلدان الثلاثة المتميزة كل من الأردن والسودان، بأقل قليلاً من النصف. ومن البلدان العربية التي كان نصيب خريجي العلوم فيها أقل من المتوسط العربي نجد مصر والسعودية، وهما البلدان الأكبر في المنطقة، في منظوري العدد الكلي للبشر والوفرة المالية، بحيث يفترض أن يكون لهما أهمية خاصة في أماكن اكتساب المعرفة على الصعيد العربي.

ج- الإنفاق على التعليم :- أخذ معدل النمو في الإنفاق على التعليم بالتراجع بعد العام 1985، في معظم الدول العربية بالانخفاض ، وهذا خلاف لما هو عليه الحال في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء ، وفي هذا الصدد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 الى التحديات الكبيرة التي تواجه التعليم العربي بمختلف أنماطه وفي مقدمتها إيجاد مصادر تمويل ، فبعد أن تكفلت الحكومات العربية بالصرف على التعليم خلال فترة الثمانينات ، تواجه اليوم ضغوط وظروف متعددة لتقليص حجم الإنفاق العام و بضمنه الإنفاق على التعليم ، وبدأت هذه القضية بالظهور مع المناداة بتطبيق برامج الخصخصة وإعادة الهيكلة ، و لم تكن مطروحة في الماضي بالطريقة التي تظهر بها الآن ، ففي عقد الثمانينات كان التعليم مجانياً للجميع ، و لكن اليوم بدأت هذه المسألة تظهر بقوة و بشكل يؤثر على انتشار التعليم و الوصول إليه من قِبل الفقراء و الجماعات المهمشة و سكان الأرياف و الصحارى و البوادي ، و هذه المشكلة ستؤدي إلى زيادة الفقر و رفع معدلات الأمية من جديد إلى البلدان العربية .

ح- الإنفاق على التعليم العالي

تكتسب دراسة الموارد المتاحة للتعليم العالي أهمية شديدة نظرا لأن مؤسساته نهمة للإمكانات، خاصة إن كان لها أن تخرج كفاءات راقية، أو تسهم بفعالية في البحث والتطوير. لقد كانت البلدان العربية تنفق في منتصف التسعينيات، على جميع مراحل التعليم ، بمعيار كم الإنفاق للطالب، بمستوي أعلي من متوسط البلدان النامية، علي مستوي منطقة أمريكا اللاتينية نفسه تقريبا. وإن كان الفارق بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة عموما، ومنطقة "آسيا والإقيانوسية" داخلها، ضخما. وكانت البلدان العربية تنفق على طالب التعليم العالي علي وجه الخصوص أكثر من متوسط البلدان النامية، ومن منطقة أمريكا اللاتينية التي اخترناها للمقارنة في العالم الثالث، ولكن هذه المقارنات لا تبعت على التفاؤل لأكثر من سبب.

أولا، الإنفاق للطالب ليس مقياسا جيدا لمساهمة التعليم في التنمية في المقارنات الدولية حيث يتفاوت مدى الاستبعاد من التعليم من منطقة لأخرى. علي سبيل المثال، يقل الالتحاق بالمستوى الأول من التعليم في البلدان العربية عن البلدان النامية عموما، ويقل الاستيعاب في التعليم العالي في مجمل البلدان العربية عن أمريكا اللاتينية. لذلك فإن مقياس الإنفاق الأفضل لمساهمة التعليم في التنمية يكون نسبة إلى السكان ككل، أو إلى السكان في الفئة العمرية المناظرة للمرحلة التعليمية المعنية.

وثانيا، كما ذكرنا قبلا، يفضل أن تكون المقارنة بالبلدان المتقدمة، باعتبار وضعية التعليم فيها هي الغاية التي يجب أن تسعى البلدان العربية لتحقيقها في عصر كثافة المعرفة.

و الأخطر من ذلك أن البلدان العربية كانت تنفق على طالب التعليم العالي في عام 1995 أقل مما كانت تنفقه منذ سنوات عشر، شكل (18). فبينما زاد الإنفاق للطالب في كلا منطقتي البلدان النامية والبلدان المتقدمة علي حد سواء، وفي كلتا المنطقتين الفرعيتين المختارتين داخل كل منهما- وكانت الزيادة أكبر في البلدان المتقدمة، قل الإنفاق في البلدان العربية قليلا، في الفترة (1985-1995).

ولفحص التفاوت بين البلدان العربية، منفردة، في الإنفاق علي التعليم العالي. نستخدم معيار الإنفاق للفرد من السكان، وتشير بيانات الإنفاق المستمدة من اليونسكو الى وجود تفاوت الهائل بين البلدان العربية في الإنفاق علي التعليم العالي، فقد كانت الكويت تنفق في عام 1996 أكثر من 500 مثل الصومال، وأكثر من 60 مثلا للسودان. وتميزت الكويت بمستوى من الإنفاق أعلى، بفارق واضح، من كل البلدان العربية، وتلاها باقي دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء عمان، ثم لبنان. وكانت مصر تنفق أقل من سبع السعودية. والتساؤل المهم هو ما إذا كانت فروق الإنفاق هذه تعبر عن تفاوت مقابل في نوعية التعليم العالي في البلدان العربية؟ غير أن الإجابة على هذا السؤال، المهم، تنتظر البحث المعمق في نوعية التعليم الذي طلبنا بالحاح في الجزء السابق. ونظرا لأهمية الاستخلاص الذي توصلنا إليه، في المقارنة على مستوى المناطق، بانخفاض الإنفاق على التعليم العالي في مجمل البلدان العربية، نحاول فحص التطور في الإنفاق على التعليم العالي في البلدان العربية، منفردة.

خ- جودة التعليم و تحقيق إنتاج المعرفة :-

تعتبر جودة التعليم من أهم وأكبر التحديات التي تواجه التعليم العربي المعاصر ، و جودة التعليم مهمة جداً لأنها ترتبط مباشرة بإعادة تكوين العقل العربي و بناء القدرات المختلفة اللازمة للتنمية و الحياة المعاصرة و الدخول إلى سوق العمل ، و جودة التعليم قضية حيوية ، فالمستوى الجودة الضعيف حالياً يعبر عن أزمة العقل العربي ، فالعقل العربي المعاصر إلى جانب تهربه من مواجهة الواقع و تحدياته ، يتهرب من المشكلة بالعودة دائماً إلى الماضي و أمجاده و انتقاد الغرب و الاستعمار و تحميله تقهقر و تخلف العقل العربي ، و هذا أمر خاضع للتحليل و النقاش ، فلا يمكن أن نعلق كل أزماتنا و مشاكلنا على الآخرين ، و تزداد المشكلة تعقيداً أن معظم مناهجنا التربوية و كتبنا المدرسية تتبع نفس الأسلوب إما بتعليق المشكلة على الآخرين ، أو دفع عقل التلميذ إلى الماضي و أمجاده ، و الأمة العربية إذا أرادت فعلاً أن تخرج من أزمتها و تخلفها الحالي عليها أن تعيد صنع عقلها و أساليب تحليله و نظرتها إلى الماضي و الحاضر و المستقبل ، إننا كعرب إذا أردنا أن نتقدم علينا أن نسير في منهجين متوازيين في آن واحد ، الأول هو تغيير عقولنا ، و الثاني تطوير ثقافتنا بما يتناسب و يجد حلولاً لمشاكلنا الملحة و الكثيرة في الزمن الحاضر. إن تحسين نوعية التعليم العربي و تجويده ترتبط بأفاق التنمية العربية في المستقبل ، و يُضاف إلى ما سبق أن هناك خللاً ما في العلاقة بين التعليم و التنمية ، و يتمثل هذا الخلل في غياب التنسيق و التكامل بين متطلبات التنمية المعاصرة ، و نوعية التعليم في المدرسة ، و لعل هذا الخلل هو الذي رفع من معدلات البطالة في كل البلاد العربية تقريباً بما في ذلك بلدان الثروة و النفط ، فالملاحظ أن التعليم هو الذي يصنع البطالة ، فالخطط التعليمية لا تأخذ في اعتبارها طبيعة التنمية و تطورات سوق العمل العربية ، إضافة إلى أن التعليم لم يسهم بشكل فعال في بناء مشروع حضاري اعتدنا أن نسميه مشروع النهضة العربية ، فالتعليم مرة أخرى ، لم يسهم بشكل فعال في تكوين المهارات و التخصصات خاصة العلمية الدقيقة التي تحتاجها التنمية المعاصرة في كثير من البلدان العربية ، إضافة إلى ما سبق يلاحظ أن التعليم العالي في البلاد العربية لا يزال تقليدياً نمطياً لم يشمل نسبة كبيرة من الذين هم في سن التعليم العالي (18 - 24 سنة) و هي نسبة منخفضة في معظم البلاد العربية لا تزيد في أحسن الأحوال عن 13 % ، بينما هذه النسبة تصل في كوريا الجنوبية إلى 65 % ، علماً بأنها أي كوريا الجنوبية بدأت نموها متأخرة عن كثير من البلاد العربية ، و هي الآن تسبق البلاد العربية بمراحل ، هذا و يُضاف إلى ما سبق أن نسبة الاستثمار في البحث العلمي لا تزال أيضاً في معظم البلاد العربية ضعيفة جداً ، فهي لا تزيد عن 0.05 % من الميزانية العامة ربما باستثناء مصر و الأردن التي ترتفع فيها هذه النسبة لتصل إلى 1 % اللاتينية .

د-أداء منظومة البحث و التطوير في البلدان العربية

تتعتمد الدراسات في هذا المجال على نموذج المدخلات و المخرجات ، و المُدخلان الجوهريان لعملية البحث و التطوير هما البشر و المال. و من ثم يقع التركيز في دراسة المدخلات على أعداد و خصائص العاملين بالبحث و التطوير و على كم و بنية الإنفاق على البحث و التطوير. كما يتم التركيز على البحث و التطوير في مجال العلوم الطبيعية و الدقيقة و نقل البيانات عن العلوم الاجتماعية و الإنسانية. و يُعتمد في قياس الناتج بالنشر في الدوريات المحكمة (دولياً) و بتسجيل براءات الاختراع، و أهم موقعين للتسجيل، علي صعيد العالم، هما الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا. و تعبر نسبة المخرجات للمدخلات عن كفاءة عملية البحث و التطوير، أو إنتاجيتها. لكن يمكن أيضاً النظر في إنتاجية البحث و التطوير بنسبة ناتجه إلى كميات كلية أخرى مهمة، مثل عدد السكان أو الناتج الإجمالي، تعبيراً عن الإنتاجية الكلية للموارد الأساسية للمجتمع في ميدان البحث و التطوير. و بإعمال هذه المعايير، و بناء على البيانات الموردة في إصداري 1996 و 1998 من تقرير اليونسكو عن العلم في العالم، و بعض المصادر التكميلية الأخرى، يمكن مقارنة مدخلات نشاط البحث و التطوير، ونواتجه، على خلفية من عدد السكان و حجم الناتج الإجمالي، في مجمل البلدان العربية، بتسع مجموعات أخرى من دول العالم. المعالم الرئيسية لهذه المقارنات.

بداية، يمثل العرب أكثر قليلاً من 4% من سكان العالم- بينما يقل نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي عن ذلك الحد، أي أن العرب- على هذا المعيار- أفقر من المتوسط العالمي. و تتمتع البلدان العربية بنصيب مقبول من العاملين بالبحث و التطوير (لا يقل كثيراً عن نصيبها من سكان العالم). و لكن هذه الوفرة النسبية في الطاقة الإنسانية يقابلها تقثير بالغ في الإنفاق على البحث و التطوير: ما يقابل 0.2% من الناتج الإجمالي مقارنة بمتوسط 1.4% علي صعيد العالم. و نتيجة لهذا، ضمن عوامل أخرى، يقل نصيب البلدان العربية من ناتج البحث و التطوير في العالم بشكل واضح. فيقل نصيب العرب من النشر عن 1%، و لا يظهرون علي

خريطة تسجيل البراءات على الإطلاق تقريبا. ويشير الفارق بين النشر وتسجيل البراءات، إضافة إلى الصعوبة الأكبر في الإنجاز على الأخير وقلة الإنفاق على البحث والتطوير بوجه عام، إلى ما نعتبره أهم عوامل ضعف منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية، ألا وهو وهن البنية المؤسسية للبحث والتطوير، وله تجليات متعددة. فالنشر ممكن على المستوي الفردي، ومطلوب للترقية في مؤسسات التعليم العالي والبحث، بينما التوصل لاختراع، والنجاح في تسجيله، يتطلب إمكانات مؤسسية قوية. وهناك أيضا قلة المتصافين بين مؤسسات البحث والتطوير ومجالات الإنتاج، والأخيرة ضعيفة القدرة في حد ذاتها. وهناك أخيرا بُعد العلميين العرب عن المنظومة الدولية للبحث والتطوير، وعن التطور المتسارع فيهما. بعبارة أخرى، يبدو أن القدرات الإنسانية المتوافرة في ميدان البحث والتطوير في البلدان العربية لا تحقق كامل عطائها نتيجة لتفاعل العوامل سالف الذكر. ومن جانب آخر، تعبر هذه المفارقة عن أحد أهم مسببات نزيف الكفاءات، الذي ينتظر أن يتفاقم باشتداد العولمة. ومن المهم الإشارة إلى التفاوت الضخم بين البلدان العربية في مدخلات البحث والتطوير، على خلفية من عدد السكان وحجم الناتج الإجمالي. هذا التفاوت من خلال مدخلات البحث والتطوير، مقارنة بعدد السكان والناتج الإجمالي، في البلدان العربية (مرتبة حسب عدد العاملين بالبحث والتطوير).

و يبرز الدور الأهم لمصر والسعودية فيما يتصل بالموارد الأساسية، الأولى بأكثر حجم سكاني، والثانية بأكثر نصيب من الناتج الإجمالي. ولكن السعودية، رغم إنفاقها الكبير نسبيا على البحث والتطوير - وإن كان أقل من نصيبها من الناتج - لا تمتلك إلا نصيبا قليلا من العاملين بالبحث والتطوير (أقل من المغرب والجزائر مثلا، وناتجها الإجمالي محدود بالمقارنة). وبالمقابل يقارب نصيب مصر من العاملين بالبحث والتطوير 60% - ما يزيد عن ضعف نصيبها من عدد السكان، ويزيد إنفاقها على البحث والتطوير عن السعودية. والتفاوت بين مصر والسعودية مثال واضح على فرص التكامل التي تقوم بين هذين البلدين على وجه التحديد، وفي الواقع على صعيد المنطقة ككل، في مجال اكتساب المعرفة. وتمثل المغرب حالة من التوازن بين الموارد الأساسية ومدخلات البحث والتطوير عند حوالي عشر قيم المنطقة. وبينما تتميز الكويت بكثافة أعلى من المتوسط في كلا مؤشر العاملين، نسبة إلى عدد السكان، والإنفاق على البحث والتطوير، نسبة إلى الناتج الإجمالي، تقع اليمن على طرف نقيض. وتوفر دراسة اليونسكو فرصة لتتبع تطور مدخلات البحث والتطوير عبر الزمن، في المؤسسات الداخلة في المسح الذي قامت عليه، في ثمانية عشر بلدا عربيا في الفترة 1992-1996.

فيقدر أن زاد عدد العلميين (معادل كل الوقت من الباحثين) بمعدل 6-7% سنويا، على وتيرة تنعدي ضعف معدل نمو السكان. وهكذا يظهر أن التوافر النسبي في العاملين بالبحث والتطوير قد تركز في البلدان العربية منذ مطلع التسعينيات. وقد تعدت بعض البلدان متوسط معدل النمو هذا: عمان، والإمارات، وتونس، والعراق، والأردن، والبحرين، ومصر، وليبيا، على الترتيب. إلا أنه، باستثناء مصر، كانت هذه البلدان قد بدأت من قاعدة محدودة (الأمر الذي يضخم، حسابيا، من معدل النمو). هذا على حين كانت معدلات النمو أقل من المتوسط في السودان، واليمن، وقطر، ولبنان، بل كان التغيير بالسلب في حالة السودان (دليلا على نزيف، واسع النطاق، للكفاءات إلى الخارج). وفي المتوسط، تدل بيانات المصدر على أن الإنفاق على البحث والتطوير قد ارتفع، بالأسعار الجارية، بمعدل يقارب 9% في السنة بين عامي 1992 و 1996. وإذا أخذنا في الاعتبار معدلات نمو السكان والتضخم يتضح أن الإنفاق الحقيقي للفرد قد زاد بمعدل ضئيل، إن لم يكن قد تدهور. ومن المهم هنا تذكر أن مستوي الإنفاق كان شديد التدهور أصلا. ومرة أخرى جاءت زيادة الإنفاق على البحث والتطوير أساسا في البلدان الأصغر نسبيا في الميدان (البحرين، وعمان، وسوريا). ويبدو أن الإنفاق قد قل في العراق بينما احتفظت الإمارات، على ثرائها النسبي، بقيمة إنفاقها (بالأسعار الجارية). وعلى هذا، فإن الشواهد تدل على استحكام أزمة قلة الإنفاق على البحث والتطوير رغم التوافر النسبي للعاملين به. وليس غريبا أن ينعكس ذلك الوضع على ضعف إنتاجية البحث والتطوير في البلدان العربية.

جدول رقم (4) البحوث والتطوير

البيان	عدد العاملين في البحوث والتطوير لكل مليون نسمة	الإففاق على البحوث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
تونس	١٢٥	% ٠,٣٠
الأردن	١٠٠	% ٠,٢٦
مصر	٥٠٠	% ٠,٢٢
ليبيا	٣٦٠	% ٠,٢٢
سوريا	٣٠	% ٠,٢٠
الكويت	٢٣٠	% ٠,١٦

المصدر: المعهد العربي للتخطيط " تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي " الكويت ، 2002

د- مؤشرات ثقافية أخرى:-

لا يختلف موقع الدول العربية في المؤشرات الثقافية الاخرى فهي تحتل موقع هامشي في معظم تلك المؤشرات ،

جدول رقم (5) المؤشرات الثقافية

البيان	السنة	الدول العربية	الدول النامية	الدول المتقدمة	العالم
انتشار الصحف (صحيفة لكل ١٠٠٠ شخص)	1975	22	32	322	110
	1988	33	44	336	108
	1996	36	60	227	96
استعمال السورق (كيلو غرام للفرد)	1975	1.5	1.5	22.1	5.4
	1990	2.6	3.2	47.5	6.4
	1997	3.1	6.1	109.3	21.4

المصدر: المعهد العربي للتخطيط " تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي " الكويت ، 2002

الخاتمة

أن التحدي الذي يواجهه الدول العربية في الوقت الحاضر، وفي المستقبل هو كيفية الحفاظ على المكاسب التي حققتها في مضمار التنمية الإنسانية وإعطاءها صفة الاستدامة، ومعالجة جوانب النقص والمشكلات العديدة التي تعاني، وخاصة في ظل تقلب أسعار النفط والتعثر في تحقيق التنويع الاقتصادي والتراجع في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من، وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن القول أن مستقبل التنمية في العالم العربي سيتوقف على الأسلوب الذي تعالج به معوقات التنمية الإنسانية المشار إليها في سياق البحث، وعليه يتعين على الدول العربية أن تبذل المزيد من الجهد لتحقيق الإصلاحات في المجالات الآتية :-

في المجال الاقتصادي :-

- 1 - تنويع هيكل الاقتصاد الوطني لضمان عنصر الاستدامة في عملية التنمية.
- 2-خلق مصادر جديدة للدخل الوطني تكون بديلة لدخل النفط باعتباره مصدراً غير متجدد وقابل للنفاد .
- 3-تحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخل .
- 4-المحافظة على المستوى المعيشي للمواطن مع العمل على تطويره وتحسينه باستمرار، والعمل على زيادة مستوى دخول الأفراد لتقترب من المستويات العالمية
- 5-بناء الهياكل الاقتصادية الارتكازية باعتبارها الأساس لتطوير الاقتصاد الوطني وضمان كفاءته .
- 6 - تحقيق تنمية مكانية واجتماعية متوازنة لعموم البلاد .
- 7 - التقييم والمتابعة المستمرة لما تحقق من تقدم في التنمية الإنسانية و بما يتفق مع المعايير والمعدلات الدولية مع مراعاة الخصوصيات الوطنية .
- 8-ضرورة العمل على ترشيد الإنفاق العسكري

في المجال الاجتماعي:-

- 1- ضرورة التقدير المتكافئ لمختلف الأنشطة المجتمعية وتكاملها، لأن الإنسان كائن مركب من طاقات مختلفة : بدنية، عقلية، اجتماعية، روحية، وجدانية وتنمية هذه الطاقات يتطلب الوفاء باحتياجاتها البيولوجية والجسمية والمعنوية. وواقع تعليمنا يركز على الإنسان الجزئي عن طريق تلقين وحشو الأذهان بالمعلومات .
- 2-السيطرة على ظاهرة الارتفاع في معدلات نمو السكان
- 3-أصلاح الخلل القائم في أوضاع المرأة
- 4-الاهتمام بمجالات الصحة والقضاء على الأمراض السارية

في المجال الثقافي :-

- 1- ضرورة العمل على بناء ثقافة عربية حديثة وذاتية، يمكن أن تشكل محوراً لعملية التنمية ،على أن تحتل هذه الثقافة الجديدة موقع القلب المحرك الذي تدور حوله عمليات التنمية الاقتصادية والإنسانية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والإبداعية، وحتى تكتمل تلك المنظومة ينبغي الحرص على إضافة نظام المعتقدات والقيم والمحافظة على التراث كجزء أساسي يعمل جنب إلى جنب مع باقي عناصر المنظومة ،فعملية التنمية في النهاية هي عملية داخلية، ينبغي أن تستند على إلى الثقافة الداخلية الخاصة بالبلد وتقاليد وموارده الطبيعية وقيمه السياسية والمرحلة التاريخية لتنميته بمعنى أن المنابع الفكرية لهذه التنمية، ينبغي أن تكون هي الحضارة العربية الإسلامية، لإبراز الهوية الحضارية العربية - الإسلامية وتنميتها والمحافظة عليها. كما أن الوقوف على ارض التراث العربي الاسلامي لا يعني الانغلاق على بقية الحضارات، بل يعني أساسا التصدي لمشاكل التنمية العربية من خلال منطقتها الداخلي الخاص وليس من خلال تبني حلول جاهزة وضعت لمجتمعات غير مجتمعنا ، وفي سبيل تحقيق ذلك ينبغي العمل على :-

- أ- ضرورة العمل على رفع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري و بناء المقدرة المعرفية و المهارية و تكثيف برامج التعليم و التدريب و التأهيل للقوي العاملة الوطنية .
- ب- تشجيع الإنفاق على البحث و التطوير
- ت- الاهتمام بثقافة الأفراد و تشجيعهم على استخدام التقنية المتقدمة في قطاع المعرفة
- ث- ضمان حق التعليم للجميع لأنه من حقوق الإنسان الأساسية في الحياة، وإتاحة الفرصة لكل فرد في تنمية طاقاته من خلال مؤسسات الثقافة و التعليم .
- ج. إشاعة الحرية في المؤسسات الثقافية و التعليمية و ترسيخ أسس الحوار الديمقراطي، ضماناً لرفع الكفاءة في العمل و تجديده و تطويره .
- ح- القضاء على الأمية، لأن الأمية تعتبر عائقاً من عوائق التنمية و التقدم الاجتماعي.
- خ- التأكيد على سنوات التعليم الأساسي للجميع و التوسع و التنوع في مؤسسات التعليم الثانوي و الجامعي و العالي لمواجهة مطالب سوق العمل .
- د- التركيز على مبدأ التعليم المستمر مدى الحياة و الإعداد للتعلم الذاتي مما يساعد الإنسان على التكيف مع واقعه حيث يصبح فاعلاً لا مجرد تابع أو مستقبل فقط .
- ذ- ترسيخ المساواة و التقدير لكل فروع المعرفة الإنسانية و خبراتها سواء كان عملاً ذهنياً، عملياً، تنظيمياً، فنياً، إنتاجياً، تعليمياً أو جمالياً

المراجع :-

- 1- صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال " التقرير الاقتصادي العربي الموحد" أبو ظبي، للسنوات (2000) (2003) (2004)
- 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي " تقرير التنمية الإنسانية العربية " منشورات المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمان، الأردن للسنوات (2002) (2003) (2004)
- 3- نادر فرجاني " التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية" مجلة المستقبل العربي، بيروت، نوفمبر، 1999، صص83-108.
- 4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2001 ، نيويورك ، 2001 .
- 5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2004 ، نيويورك ، 2004 .
- 6- علي مجيد الحمادي " فاعلية البحث والتطوير في مواجهة التحديات المعاصرة للاقتصادات العربية " مجلة التعاون ، العدد (60) ، ديسمبر ، 2004 ، ص 145 .
- 7- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) " تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا " نيويورك، 2001
- 8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية، التعليم والصحة ، نيويورك ، 2005
- 9- محمود عبد الفضيل " العولمة والفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية "، منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) نيويورك ، 2005
- 10- المعهد العربي للتخطيط " تنمية الموارد الإنسانية في الوطن العربي " الكويت ، 2002 ،
- 11- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم (اليونسكو) " تقرير العلوم الدولي " للسنوات 1995 و 1998